



الترقيم الدولي
ISSN 1998-6424



وزارة التعليم العالي
والبحث العلمي

جامعة
ديالى

الكتاب السنوي

لمركز أبحاث الطفولة والامومة

المجلد الثالث عشر / العدد (٣) لسنة ٢٠٢٢

عدد خاص بوقائع المؤتمر العلمي الخامس والدولي الاول التخصصي المدمج
(نساؤنا وأطفالنا: ازمان مجتمعية وتحديات واقعية وتطلعات مستقبلية)

بتاريخ ٢٠٢٢/٣/٢٩

مركز
أبحاث
الطفولة
والأمومة

الكتاب السنوي لمركز البحوث الطفولة والامومة

المجلد الثالث عشر / العدد (٣) لسنة ٢٠٢٢

حولية علمية متخصصة محكمة

عدد خاص بوقائع المؤتمر العلمي الخامس والدولي الاول التخصصي المدمج

(نساؤنا وأطفالنا: انرمات مجتمعية وتحديات واقعية وتطلعات مستقبلية)

بتاريخ ٢٩/٣/٢٠٢٢

رقم الإيداع في دار الكتب والوثائق ببغداد

٦٠٩ لسنة ٢٠٠٦

الترقيم الدولي

ISSN ١٩٩٨-٦٤٢٤

الكتاب معتمد لأغراض الترقيات العلمية

بموجب كتاب وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

هيئة الراي ١٢ س/١٠٩٢ في ٢٧/٧/٢٠٠٨

حقوق النشر محفوظة لمركز أبحاث الطفولة والأمومة

لا يجوز اقتباس أو نشر أي جزء من الكتاب إلا
بإذن المركز

رئيس التحرير

أ.د. أخلاص علي حسين

مدير التحرير

أ.م.د. مؤيد حامد جاسم

أعضاء هيئة التحرير

أ.م.د. أسماء عبد الجبار سلمان

أ.م.د. فرات أمين مجيد

م.م. رشاروكان اسماعيل

سكرتير التحرير

أ.م. وفاء قيس كريم

المراجعة اللغوية

أ.د. غادة غازي عبد المجيد

الإخراج الفني

المهندس. علاء عبادي حميد

الهيئة الاستشارية

جامعة ديالى كلية التربية الأساسية	أ. د. مهند محمد عبد الستار
جامعة ديالى كلية التربية الأساسية	أ. د. بشرى عناد مبارك
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي	أ. د. ناسو صالح سعد
جامعة ديالى كلية التربية للعلوم الانسانية	أ. د. لطيفة ماجد محمود
جامعة الموصل كلية التربية الاساسية	أ. د. فتحي طه مشعل

الآراء الواردة في الكتاب تعبر عن وجهة نظر كاتبها

ولا تعبر بالضرورة عن وجهة نظر المركز

ثبت المحتويات

- كلمة السيد رئيس المؤتمر ز-ح
اهداف المؤتمر ومحاوره ط
اللجان المشرفة على المؤتمر ي
الباحثون المشاركون في المؤتمر ك
- عنف المرأة ضد المرأة في محافظة ديالى دراسة مسحية
أ.د. لطيفة ماجد محمود, أ.م.د. اسماء عبد الجبار سلمان ٢٤-١٤
- ضرب الاطفال دراسة اجتماعية مقارنة بالفقه الاسلامي -الامر بالصلاة انموذجا-
أ.د. مصطفى محمد امين الاتروشي , اسيا عبد الله احمد ٤٢-٢٥
- المعالجة الاسلامية للعنف الاسري والعدوانية في التنشئة الاجتماعية
أ.م.د. فاضل احمد حسين , أ.د. وضحة عليوي صالح,م.م. نورس مالك سطوان ٥٦-٤٣
- نظرة في حقوق المرأة في الشريعة الإسلامية
أ.م.د. ورقاء أكرم عباس ٦٨-٥٧
- حقوق الأرملة في الفقه الاسلامي
أ.م.د. محمد نجيب الجوعاني ٨٨-٦٩
- دراسة تحليلية لأهمية درس التربية الرياضية في المراحل الابتدائية وتأثير التكنولوجيا الرقمية
في سلوك التلاميذ في الاسرة العراقية
أ.م.د. ياسر محمود وهيب المكدمي ٩٥-٨٩
- المشكلات التي تعاني منها المرأة العاملة في كليات الجامعة المستنصرية من وجهة نظرهن
أ.د. موفق عبدالعزيز الحسناوي, أ.د. منتهى عبد الزهرة العزاوي, م.د. وفاء كاظم جبار ١١٧-٩٦
- عمالة الأطفال انتهاك مستمر لحقوق الإنسان في العراق أحلام معلقة وطفولة مؤجله
دراسة ميدانية – محافظة واسط (مركز مدينة الكوت)
د. عبيد الكريم جعفر الكشفي , هادي حسن شويخ ١٣٠-١١٨
- التربية النفسية وتنمية السلوك الخلقى للأطفال ذوي الاحتياجات الخاصة في سياق البيئة الأسرية.
د. محمد السعيد عبد الجواد أبو حلاوة ١٩٧-١٣١
- الاساليب الخفية للعنف الاسري في العلاقات الزوجية
م.م. استبرق عبدالرزاق مهدي الحسني, أ.م.د. نور نظام الدين نجم الدين ٢١٤-١٩٨
- العنف ضد المرأة
أ.م.د. نادية مهدي عبد القادر ٢٢٦-٢١٥

- وضعية الأم العاملة وعلاقتها بالهدر المدرسي لدى الأطفال في مرحلة التعليم الإعدادي
الباحث عبد الصمد المعزة ٢٣٣-٢٢٧
- الطفولة في المجتمع العربي الاسلامي
أ.م.د. أحلام عبد الستار محمود احمد ٢٤٨-٢٣٤
- الحاجات الارشادية للأرملة
عبد اللطيف فتوحه, مصطفى منصور ٢٥٧-٢٤٩
- مؤشرات الأمن الاسري لدى الاطفال من وجهة نظرهم للأعمار (٥-١١) سنوات في محافظة ديالى
م. أسماء عباس عزيز الدليمي , م.م. رشا روكان اسماعيل ٢٧٧-٢٥٨
- الأداء المهني وعلاقته بالدافعية لدى معلمات رياض الأطفال
م.د. موج باسم عبد العباس محسن ٣٠١-٢٧٨
- دراسة اجتماعية ميدانية لظاهرة عمالة الاحداث وعلاقته ببعض المتغيرات في محافظة ديالى
م.م. عبد الغفور ردام كيطان , علي عبد الغفور, ياسين عبد الغفور ردام ٣٣١-٣٠٢
- التأصيل القانوني لواجب رعاية المُسنات (دراسة مقارنة)
م.م. اقبال مبدر نايف , م.م. محمد عبد الكريم ٣٤٩-٣٣٢
- دراسة احصائية للاختبارات المعملية للخامات النسيجية لملابس الاطفال الجاهزة المستوردة
نور عارف صالح , بشرى فاضل صالح ٣٨٤-٣٥٠
- العوامل المؤثرة في حالات الطلاق في محافظة ديالى دراسة تحليلية
جاسم سعيد حسين , عمار أحمد مجيد ٤٠٠-٣٨٥
- معارف النساء الحوامل حول عوامل الخطر والوقاية من التشوهات الخلقية في المستشفيات
التعليمية في مدينة الموصل
هناء حسين مخلف, هناء عبدالقادر , فاطمة حسن ٤١٢-٤٠١

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

والصلاة والسلام على سيد المرسلين محمد وآله وصحبه أجمعين، والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته وبعد..

السيد رئيس جامعة ديالى الأستاذ الدكتور عبد المنعم عباس كريم المحترم...
السادة أعضاء مجلس الجامعة المحترمون..

السادة الحضور الاكارم...

صباح الخير جامعة ديالى، صباح الخير مركز أبحاث الطفولة والأمومة بكل ورد الربيع، صباح الورد والياسمين ...

فلله الحمد أولاً وأخيراً أن وفقنا إلى الوصول إلى هذا اليوم المبارك لنعلن بدأ فعاليات مؤتمرنا العلمي الخامس الموسوم ب نساؤنا وأطفالنا ازمان مجتمعية وتحديات واقعية وتطلعات مستقبلية لقد كان هذا المؤتمر بذرة خير سقتها مداوات علمية ثرية مع اللجنة العلمية رئيساً وأعضاء وكانت القضايا الأولى قضية المرأة والطفل بما يشوبها من اشكاليات واطروحات تستدعي الوقوف والمعالجة في عمل علمي رفيع المستوى هدفه الارتقاء بالفرد والمجتمع.

فجاء هذا المؤتمر ليكون منارة لتحقيق ما يصبو إليه مركزنا من أهداف إنسانية سامية ، وقد تنوعت محاوره إلى خمسة محاور هي:

المحور الاول : اثار الحروب والأزمات الثقافية والاقتصادية والتربوية على بناء النفسي للمرأة والطفل

فيما تناول المحور الثاني: مشكلات المرأة العاملة وصراع الأدوار في البيت والعمل.

المحور الثالث: دور المرأة في الوعي الصحي والتغذية السليمة للأسرة والطفل.

الرابع: مشكلات المرأة والارملة والمطلقة وتداعياتها المجتمعية.

أخيراً: الآثار السلبية لعمالة الاطفال.

وقد ازدادت المؤتمر بأقلام صادقة اتخذت من العلم طريقاً ينير بها دروب الحياة، فكانت حروف الباحثين وكلماتهم هي نكهة هذا العمل ورصيده الحقيقي ، إذ بلغ عدد البحوث العلمية والأوراق البحثية التي تم قبولها للمشاركة في فعاليات المؤتمر خمسة وثمانين بحثاً و ورقة علمية، وبمشاركة إحدى عشرة جامعة عراقية نذكرها على سبيل المثال لا الحصر.. جامعة بغداد جامعة المستنصرية جامعة ذي قار جامعة الموصل....

فضلاً عن مشاركات عربية مميزة بواقع خمس دول عربية من ضمنها المملكة العربية السعودية جمهورية مصر العربية المملكة الأردنية الهاشمية والجزائر والمغرب.

إضافة إلى مشاركة غير عربية من جامعة بنسلفانيا الأمريكية بمحاضرة علمية..

وقد خضعت جميع البحوث والأوراق البحثية العلمية إلى التقويم العلمي من خبيرين أو أكثر، بمراعاة التخصص الدقيق لأصحاب البحوث العلمية.

ولا نحيط أن هذا المشروع العلمي ما كان ليكون لولا أن بدأ كريمة رعته واحتضنته بالعناية والمتابعة ممثلة في شخص السيد رئيس جامعة ديالى الأستاذ الدكتور عبد المنعم عباس كريم المحترم. فله منا أسمى آيات الشكر والعرفان لما قدمه لنا من أيادي بيضاء أنتجت هذا المنجز الذي سيرتقي بمركزنا نحو تحقيق مبتغاه في ارتقاء المجتمع بارتقاء واقع المرأة والطفل

وختاماً ومن باب رد الفضل لأهل الفضل نقول شكراً لكل من ساهم في هذا العمل بحرف أو كلمة أو عمل وان كان بسيطاً أو دعمهم وان كان معنوياً ، فلکم جميعاً الفضل في اظهار هذا المنجز إلى النور وهذا عهدنا بكم فأنتم الباقية التي نفتخر بها ويفوح منها عبق الأمل نحو عراق الحضارة والسلام... والسلام عليكم ورحمه الله وبركاته.....

رئيس المؤتمر
أ.د. اخلاص علي حسين
مدير مركز ابحاث الطفولة والامومة

المؤتمر العلمي الخامس الدولي الاول التخصصي المدمج

(نساؤنا وأطفالنا: ازمان مجتمعية وتحديات واقعية وتطلعات مستقبلية)

بتاريخ : ٢٠٢٢/٣/٢٩

اشكالية المؤتمر

لا يخفى على كل ذي وعي وثقافة مجتمعية ان الازمان والتحديات التي مر بها المجتمع العراقي بشكل خاص وحتى المجتمعات العربية بشكل عام هي التي كانت ولا زالت تهدد الكيان النفسي والاجتماعي والثقافي والمعيشي لكل من المرأة والطفل هي التي اوجدت هذه الويلات والمطبات والمعاناة التي تدفع ثمنها المرأة من حياتها ووجودها الإنساني ويدفع ثمنه الطفل من نموه كونه أنسان يستحق أن يحيى بمعاني العيش الكريم . ومن هنا جاءت إقامة هذا المؤتمر؛ إذ يحاول ان يوجه الجهود ويستنهض الباحثين لمواصلة نتاجاتهم العلمية بغية توسيع حلقاتهم العلمية تثمينا وتقديرا لدور المرأة في المجتمع وتأسيس ثقافة مجتمعية تعنى بشؤون الطفولة وتطلعاتها المستقبلية.

اهداف المؤتمر

١. الدعوة لتبني ثقافة الاهتمام بقضايا المرأة والطفل ودراستها بطرائق البحث العلمي المختلفة.
٢. تعريف الباحثين بأهمية الارتباط بين قضايا المرأة والطفل وان كل واحد منهم هو انعكاس للآخر في بنائه النفسي و المعرفي والاجتماعي والثقافي الخ.
٣. الخروج برؤية شاملة عن مشكلات المرأة المعاصرة وأثرها في بناء المجتمع.
٤. التطلع إلى حلول عملية لكل المشكلات برؤية علمية .

محااور المؤتمر

- المحور الأول : آثار الحروب والازمان الثقافية والاقتصادية والتربوية والمجتمعية على البناء النفسي الاجتماعي للمرأة والطفل.
- المحور الثاني : مشكلات المرأة العاملة وصراع الادوار في البيت والعمل.
- المحور الثالث : دور المرأة في الوعي الصحي والتغذية السليمة للأسرة والطفل.
- المحور الرابع : مشكلات المرأة الأرملة والمطلقة وتداعياتها المجتمعية
- المحور الخامس : الآثار السلبية لعمالة الأطفال

رئيس المؤتمر

أ.د. اخلاص علي حسين

لجان المؤتمر

اللجنة العلمية

رئيساً	جامعة ديالى / كلية التربية الاساسية	أ.د. بشرى عناد مبارك
عضوا	جامعة ديالى / كلية التربية المقداد	أ.د. اياد هاشم محمد
عضوا	جامعة ديالى / كلية التربية للعلوم الانسانية	أ.د. لطيفة ماجد محمود
عضوا	جامعة ديالى / كلية التربية للعلوم الانسانية	أ.د. زهرة موسى جعفر
عضوا	مديرية تربية ديالى /معهد الفنون الجميلة	أ.د. خنساء عبد الرزاق عبد
عضوا	رئاسة الجامعة/ مركز أبحاث الطفولة والامومة	أ.م.د. أسماء عبد الجبار سلمان
عضوا	جامعة ديالى / كلية التربية للعلوم الانسانية	أ.م.د. سناء حسين خلف
عضوا	وزارة التعليم العالي/ مركز البحوث النفسية	أ.م.د. سيف محمد رديف
عضوا	جامعة بغداد / كلية التربية ابن رشد	أ.م.د. نور نظام الدين نجم الدين
عضوا	جامعة الموصل / كلية التربية الاساسية	أ.م.د. صابر طه يس
عضوا	جامعة ديالى / كلية التربية الاساسية	أ.م.د. حذام خليل حميد

اللجنة التحضيرية

رئيساً	رئاسة الجامعة / الأمين العام للمكتبة المركزية	أ.م.د. سلام جاسم عبدالله
عضوا	رئاسة الجامعة / مركز أبحاث الطفولة والامومة	أ.م.د. مؤيد حامد جاسم
عضوا	رئاسة الجامعة / مركز أبحاث الطفولة والامومة	أ.م.د. فرات امين مجيد
عضوا	رئاسة الجامعة / مركز أبحاث الطفولة والامومة	م.د. هيام سعدون عيود
عضوا	رئاسة الجامعة / جامعة ديالى	م. عمار موسى جعفر
عضوا	رئاسة الجامعة / مركز ابحاث الطفولة والامومة	م.م.رشا روكان اسماعيل
عضوا	رئاسة الجامعة / جامعة ديالى	م. رعد ذياب خلف
عضوا	جامعة ديالى / كلية التربية الاساسية	ر. مترجمين عصام سرحان ذياب
عضوا	جامعة ديالى / كلية العلوم	م. بايولوجي عبدالله سامر عدنان

اللجنة الاعلامية

رئيساً	رئاسة جامعة ديالى	أ.م.د. أحمد عبدالستار حسين
عضوا	جامعة ديالى / كلية التربية للعلوم الانسانية	منصور خضير سكران
عضوا	رئاسة جامعة ديالى	اسعد سحاب مطر

لجنة التشریفات

كلية الفنون الجميلة	رئيساً	ا.م رجاء حمید رشید
رئاسة الجامعة / مركز أبحاث الطفولة والامومة	عضوا	م.د غصون فائق صالح
رئاسة الجامعة / مركز أبحاث الطفولة والامومة	عضوا	م. أسماء عباس عزیز
رئاسة الجامعة / مركز أبحاث الطفولة والامومة	عضوا	م.مدير نهاد محمد شهاب
رئاسة الجامعة / مركز أبحاث الطفولة والامومة	عضوا	م. مدير همام اكرم محمود
رئاسة الجامعة / مركز أبحاث الطفولة والامومة	عضوا	مترجم صدام علي مهدي
رئاسة الجامعة / مركز أبحاث الطفولة والامومة	عضوا	السيد احمد شاکر سلمان

سكرتارية المؤتمر

رئاسة الجامعة / مركز أبحاث الطفولة والامومة	رئيساً	ا.م. وفاء قیس کریم
رئاسة الجامعة / مركز أبحاث الطفولة والامومة	عضوا	المهندس علاء عبادي حمید
رئاسة الجامعة / مركز أبحاث الطفولة والامومة	عضوا	مبرمج ضحی عبد الکریم طه

العنف ضد المرأة

نادية مهدي عبد القادر

استاذ مساعد دكتور- كلية الادارة والاقتصاد جامعة ديالى

الملخص

العنف ضد المرأة أو العنف ضد النساء كما يُعرف باسم العنف القائم على نوع الجنس، والعنف الجنسي- والجسماني (SGBV)، هو مصطلح يستخدم بشكل عام للإشارة إلى أي أفعال عنيفة تمارس بشكل متعمد أو بشكل استثنائي تجاه النساء. ومثله كجرائم الكراهية، فإن هذا النوع من العنف يستند إلى جنس الضحية كدافع رئيسي وقد يكون جسدي أو نفسي.

إن العنف ضد المرأة له تاريخ طويل للغاية، ويُعد أحد أكثر انتهاكات حقوق الإنسان انتشاراً واستمراراً، وعلى الرغم من أن حوادث وشدة هذا العنف قد تباينت مع مرور الوقت وحتى اليوم تختلف بين المجتمعات. غالباً ما يُنظر إلى هذا العنف على أنه آلية لإخضاع النساء، سواء في المجتمع بشكل عام أو في العلاقات الشخصية. قد ينشأ هذا العنف من شعور بالاستحقاق أو التفوق أو كره النساء أو المواقف المماثلة في الجاني، أو بسبب طبيعته العنيفة، وخاصة ضد النساء.

وينص إعلان الأمم المتحدة بشأن القضاء على العنف ضد المرأة على أن "العنف ضد المرأة هو مظهر من مظاهر علاقات القوة غير المتكافئة تاريخياً بين الرجال والنساء" و"العنف ضد المرأة هو إحدى الآليات الاجتماعية الحاسمة التي تضطر المرأة بموجبها إلى الخضوع بالمقارنة مع الرجل."

بأن العنف ضد النساء والفتيات مشكلة ذات أبعاد جائحة. فقد تعرضت امرأة واحدة على الأقل من كل ثلاث نساء في جميع أنحاء العالم للضرب، أو الإكراه على ممارسة الجنس، أو إساءة المعاملة أثناء حياتها مع المعتدي والذي يكون عادة شخص معروف لها.

فيما عرّفت الجمعية العامة للأمم المتحدة "العنف ضد النساء" على أنه "أي اعتداء ضد المرأة مبني على أساس الجنس، والذي يتسبب بإحداث إيذاء أو

ألم جسدي، جنسي- أو نفسي- للمرأة، ويشمل أيضاً التهديد بهذا الاعتداء أو الضغط أو الحرمان التعسفي للحريات، سواء حدث في إطار الحياة العامة أو الخاصة."

كما نوهه الإعلان العالمي لمناهضة كل أشكال العنف ضد المرأة الصادر عام ١٩٩٣ بأن "هذا العنف قد يرتكبه مهاجمون من كلا الجنسين أو أعضاء في الأسرة أو العائلة أو حتى الدولة ذاتها."

وتعمل حكومات ومنظمات حول العالم من أجل مكافحة العنف ضد النساء وذلك عبر مجموعة مختلفة من البرامج منها قرار أممي ينص على اتخاذ يوم ٢٥ نوفمبر من كل عام كيوم عالمي للقضاء على العنف ضد النساء.



أنواع العنف

ويمكن أن يتناسب العنف ضد المرأة مع عدة فئات عريضة. وتشمل هذه الأعمال العنف الذي يقوم به "الأفراد" وكذلك "الدول". ومن أشكال العنف التي يرتكبها أفراد ما يلي: الاغتصاب، العنف الأسري، التحرش الجنسي، اعتداءات رش الحمض، الإكراه الإنجابي، وأد البنات، الإجهاض الانتقائي بسبب الجنس، اختيار جنس ما قبل الولادة، الإساءة أثناء الولادة، وفي أحداث الشغب؛ فضلا عن الممارسات العرفية أو التقليدية الضارة مثل جرائم الشرف والقتل بسبب المهور، وختان الاناث العنف الذي تمارسه الشرطة والموظفون المعتمدون مثل الرجم والجلد وكثيرا ما ترتكب شبكات إجرامية منظمة العديد من أشكال العنف ضد المرأة، مثل الإتجار بالبشر-والبغاء القسري.

وقد حللت وصنّفت منظمة الصحة العالمية -في بحثها عن العنف ضد المرأة- ممارسات العنف ضد المرأة في مختلف مراحل حياتها من قبل الولادة حتى مرحلة الشيخوخة.

ظهر مؤخرًا توجّه التعامل مع قضايا العنف ضد المرأة على الصعيد الدولي من خلال صكوك منها الاتفاقيات، أو من خلال التوجيه (التشريع) في الاتحاد الأوروبي كالتوجيهات ضد التحرش الجنسي، والاتجار بالبشر.

المفهوم:

تنص اتفاقية منع ومكافحة العنف ضد المرأة والعنف المنزلي والمعروفة أيضًا باتفاقية اسطنبول، على التعريف الآتي للعنف ضد المرأة:

إن "العنف ضد المرأة" يُفهم على أنه انتهاك لحقوق الإنسان وشكل من أشكال التمييز ضد المرأة ويعني جميع أعمال العنف القائم على أساس نوع الجنس التي تؤدي إلى أضرار بدنية أو جنسية أو نفسية أو اقتصادية أو من المحتمل أن تؤدي إلى ذلك بما في ذلك التهديد بمثل هذه الأعمال أو الإكراه أو الحرمان التعسفي من الحرية، سواء أحدث ذلك في الحياة العامة أم الخاصة.



وعلى الرغم من أن اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة (اتفاقية سيداو) لعام ١٩٧٩ تشمل العنف ضد المرأة في توصيتها العامتين ١٢ و ١٩، ويذكر إعلان وبرنامج عمل فيينا العنف ضد المرأة في الفقرة ١٨، كان قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة لعام ١٩٩٣ الذي يحمل اسم إعلان بشأن القضاء على العنف ضد المرأة، قد أصبح أول صك دولي يحدد بوضوح العنف ضد المرأة. وهناك تعريفات أخرى للعنف ضد المرأة تنص عليها

"اتفاقية البلدان الأمريكية لعام ١٩٩٤ بشأن منع العنف ضد المرأة والمعاقبة عليه واستئصاله" وبرتوكول مابوتو لعام ٢٠٠٣.

بالإضافة إلى ذلك، يشير مصطلح "العنف القائم على أساس نوع الجنس" إلى "أي أعمال أو تهديدات بأفعال تستهدف إيذاء أو جعل المرأة تعاني جسدياً أو جنسياً أو نفسياً، والتي تؤثر على النساء لأنهن نساء أو تؤثر على المرأة تأثيراً غير متناسب". وكثيراً ما يستخدم تعريف العنف القائم على نوع الجنس "بالتبادل مع العنف ضد المرأة"، وبعض المقالات المتعلقة بالعنف ضد المرأة تكرر هذه المفاهيم بالاقتراح بأن الرجال هم المرتكبون الرئيسيون لهذا العنف. وعلاوة على ذلك، فإن التعريف الوارد في إعلان عام ١٩٩٣ بشأن القضاء على العنف ضد المرأة يؤيد أيضاً فكرة أن العنف متأصل في عدم المساواة بين الرجل والمرأة عندما يستخدم مصطلح العنف جنبا إلى جنب مع مصطلح "القائم على نوع الجنس".

نص مجلس أوروبا في "التوصية رقم (٥) في ٢٠٠٢ الصادرة عن لجنة الوزراء إلى الدول الأعضاء بشأن حماية المرأة من العنف"، على أن العنف ضد المرأة "يشمل، على سبيل المثال لا الحصر، ما يلي:"

أ. العنف الذي يحدث في الأسرة أو في الوحدة المحلية، بما في ذلك العدوان البدني والعقلي، والاعتداء العاطفي والنفسي، والاعتداء الجنسي، وسفاح القربى، والاعتداء بين الزوجين، والشركاء العاديين أو العارضين والمتعايشين، والجرائم المرتكبة باسم الشرف، وتشويه الأعضاء التناسلية الأنثوية والجنسية وغيرها من الممارسات التقليدية الضارة بالمرأة، مثل الزيجات القسرية؛

ب. العنف الذي يقع داخل المجتمع العام، بما في ذلك الاعتداء الجنسي والتحرش الجنسي - والترهيب في العمل وفي المؤسسات أو في أي مكان آخر الاتجار بالنساء لأغراض الاستغلال الجنسي - والاستغلال الاقتصادي والسياحة الجنسية؛

ج. العنف الذي ترتكبه أو تتغاضى عنه الدولة أو مسؤوليها؛

د. وانتهاك حقوق الإنسان للمرأة في حالات النزاع المسلح، ولا سيما أخذ الرهائن والتشريد القسري والاعتداء المنهجي والاسترقاق الجنسي - والحمل القسري والاتجار لأغراض الاستغلال الجنسي والاستغلال الاقتصادي.

- نظرة عامة تاريخية

لا يزال تاريخ العنف ضد المرأة غامضًا في الأدبيات العلمية بسبب أن العديد من أنواع هذا العنف (وتحديدًا الاغتصاب والاعتداء الجنسي- والعنف المنزلي) لم يُفصح عنه بشكلٍ كامل وغالبًا ما يرجع إلى المعايير الاجتماعية والمحرمات ووصمة العار والطبيعة الحساسة للموضوع. من المعترف به على نطاقٍ واسع أن الافتقار إلى البيانات الموثوقة والمستمرة حتى اليوم يمثل عقبة في تشكيل صورة واضحة للعنف ضد المرأة.

على الرغم من صعوبة تتبع تاريخ العنف ضد المرأة، إلا أنه من الواضح أن الكثير من العنف قد تم تقبله والتغاضي عنه والإقرار به قانونياً. من الأمثلة على ذلك أن القانون الروماني أعطى الرجال حق تأديب زوجاتهم حتى لو وصل الأمر حد الموت.

يرتبط تاريخ العنف ضد المرأة ارتباطًا وثيقًا بالوجهة التاريخية للنساء كملكية ودور جنساني في التبعية. تشرح تفسيرات النظام الأبوي والنظام العالمي الشامل أو الوضع الراهن الذي توجد فيه أوجه عدم المساواة بين الجنسين وتستمر في شرح نطاق وتاريخ العنف ضد المرأة. إن إعلان الأمم المتحدة بشأن القضاء على العنف ضد المرأة في عام ١٩٩٣ ينص على أن العنف ضد المرأة هو مظهر لعلاقات القوة غير المتكافئة تاريخيًا بين الرجل والمرأة والتي أدت إلى الهيمنة والتمييز ضد المرأة من قبل الرجل ومنع النهوض الكامل بالنساء، وأن العنف ضد المرأة هو أحد الآليات الاجتماعية الحاسمة التي تضطر النساء من خلالها إلى وضع التبعية مقارنةً بالرجال.

وفقًا لما أقرته الأمم المتحدة "لا توجد منطقة بالعالم أو دولة أو ثقافة تحقق وتضمن حماية كاملة للمرأة من العنف". وتتجلى بوضوح أنواع متعددة من العنف ضد المرأة في مناطق بعينها في العالم، كالدول النامية. فعلى سبيل المثال تنتشر في الهند وبنجلاديش وسريلانكا ونيبال ممارسات مثل القتل بسبب المهر وحرق العروس. وتنتشر في هذه البلدان وأيضًا في بلدان شمال شرق آسيا وبالأخص كمبوديا اعتداءات رش الحمض (مواد حارقة) على النساء لتسويههن وقتلهن. وفي الشرق الأوسط وجنوب آسيا ينتشر القتل بسبب جرائم الشرف. ويتنشر بشدة في أفريقيا الختان وتشوية الأعضاء الجنسية للنساء، ويمتد بدرجةٍ أقل ليشمل الشرق الأوسط وأجزاء من آسيا. تظهر ممارسات اختطاف العروس في أثيوبيا ووسط آسيا ومنطقة القوقاز. وتبرز ممارسات الإيذاء الناتج عن تسعير العروس (مثل العنف والاختطاف والزواج بالإجبار) في جنوب الصحراء الكبرى بأفريقيا وأوقيانوسيا. (أنظر أيضًا لوبولو)

يتزايد خطر الاستناد للثقافة لتبرير أنواع متعددة من العنف ضد المرأة عند تقنين هذه الثقافات. وهناك خلاف وجدل واسع حول الأساليب التي يتم بها استخدام وتطوير التقاليد والإرث الثقافي والعادات والتقاليد المحلية والتوقعات المجتمعية والتفسيرات المختلفة للنصوص الدينية عند التعامل مع الممارسات المسيئة والمؤذية للمرأة. حيث تدفع بعض الدول والمجموعات المجتمعية في بعض البلدان بتبريرات ثقافية لتجنب المساءلة عن ممارسات بعينها من العنف ضد المرأة، متخذةً الدفاع عن التقاليد كغطاء.

في القرنين العشرين والحادي والعشرين، وتحديداً منذ تسعينيات القرن العشرين، ازداد الأنشطة على المستويين المحلي والدولي من بحثٍ ونشرٍ- للوعي ودفاعٍ عن الحقوق بهدف منع كافة أنواع العنف ضد المرأة. وفي أغلب الأوقات، تُدرج قضايا العنف ضد المرأة كقضايا صحية، وكانتهاك لحقوق الإنسان. وخلصت دراسة أجريت في عام ٢٠٠٢ م إلى تعرض امرأة واحدة من بين كل خمس نساء للإيذاء الجسدي أو الجنسي- من رجل في فترة ما من حياتها، وأن العنف القائم على النوع الاجتماعي متسبب في النسبة الأكبر من نسب الوفيات وسوء الصحة العامة لدى النساء اللواتي تتراوح أعمارهن بين ١٥: ٤٤ عامًا بأثرٍ مساوٍ لأثر السرطان، كما أن أثر العنف ضد المرأة على الصحة العامة لها يفوق آثار الملاريا وحوادث الطرق.

مراحل منع العنف :

من أهم المراحل لمنع العنف ضد المرأة على المستوى الدولي ما يلي:

- اتفاقية ١٩٧٩ للقضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، والتي تعترف بالعنف كجزء من التمييز ضد المرأة وذلك في التوصيتين ١٢ و ١٩.
- المؤتمر العالمي لحقوق الإنسان لعام ١٩٩٣، والذي اعترف بالعنف ضد المرأة باعتباره انتهاكاً لحقوق الإنسان، والذي ساهم في الإعلان التالي للأمم المتحدة.

كان إعلان الأمم المتحدة لعام ١٩٩٣ بشأن القضاء على العنف ضد المرأة أول صك دولي يعرّف العنف ضد المرأة ويتصدى له .

- المؤتمر الدولي للسكان والتنمية لعام ١٩٩٤، الذي يربط بين العنف ضد المرأة والصحة والحقوق الإنجابية، كما يقدم توصيات للحكومات حول كيفية منع العنف ضد النساء والفتيات والتصدي له.

- في عام ١٩٩٦، أعلنت جمعية الصحة العالمية (WHA) أن العنف يمثل مشكلة رئيسية للصحة العامة، وأدرجت في الأنواع الفرعية المعترف بها عنف الشريك الحميم والعنف الجنسي، وهما نوعان من العنف غالباً ما يتم ارتكابهما كعنف ضد المرأة. تبع ذلك تقرير لمنظمة الصحة العالمية في عام ٢٠٠٢. كما أنشأت الأمم المتحدة الصندوق الاستئماني لدعم الإجراءات الرامية إلى القضاء على العنف ضد المرأة.
- في عام ١٩٩٩، اعتمدت الأمم المتحدة البروتوكول الاختياري لاتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، واعتبرت يوم ٢٥ نوفمبر اليوم الدولي للقضاء على العنف ضد المرأة.
- في عام ٢٠٠٢، كمتابعة لإعلان جمعية الصحة العالمية في عام ١٩٩٦ عن العنف باعتباره قضية صحية عامة رئيسية، نشرت منظمة الصحة العالمية أول تقرير عالمي عن العنف والصحة، والذي تناول العديد من أنواع العنف وتأثيرها على الصحة العامة، بما في ذلك أشكال العنف التي تؤثر على المرأة بقوة. أشار التقرير على وجه التحديد إلى الارتفاع الحاد في منظمات المجتمع المدني والأنشطة الموجهة للتصدي للعنف القائم على النوع الاجتماعي ضد المرأة من سبعينيات القرن الماضي وحتى التسعينيات.
- في عام ٢٠٠٤، نشرت منظمة الصحة العالمية "دراسة متعددة البلدان حول صحة المرأة والعنف المنزلي ضد المرأة"، وهي دراسة عن صحة المرأة والعنف المنزلي وذلك من خلال مسح أكثر من ٢٤٠٠٠ امرأة في ١٠ بلدان من جميع مناطق العالم، والتي قيمت انتشار ومدى العنف ضد المرأة، وخاصة عنف الشركاء الحميمين، وربط ذلك بالنتائج الصحية للمرأة وكذلك بتوثيق الاستراتيجيات والخدمات التي تستخدمها النساء لمواجهة عنف الشريك الحميم.
- في عام ٢٠٠٦ "دراسة متعمقة للأمين العام للأمم المتحدة حول جميع أشكال العنف ضد المرأة"، وهي أول وثيقة دولية شاملة حول هذه القضية.
- اتفاقية مجلس أوروبا لعام ٢٠١١ بشأن منع ومكافحة العنف ضد المرأة والعنف المنزلي، وهو الصك الإقليمي الثاني الملزم قانوناً بشأن العنف ضد النساء والفتيات.
- في عام ٢٠١٣، اعتمدت لجنة الأمم المتحدة المعنية بوضع المرأة، بتوافق الآراء، استنتاجات متفق عليها بشأن القضاء على جميع أشكال

العنف ضد النساء والفتيات ومنعها (لم تكن هناك في السابق استنتاجات متفق عليها).

- وفي عام ٢٠١٣ أيضاً، أصدرت الجمعية العامة للأمم المتحدة قرارها الأول الذي يدعو إلى حماية المدافعين عن حقوق الإنسان للمرأة. حيث يحث هذا القرار الدول على وضع قوانين وسياسات خاصة بالنوع الاجتماعي لحماية المدافعات عن حقوق الإنسان وضمان إشراك المدافعات عن حقوق الإنسان في تصميم وتنفيذ هذه التدابير، ويدعو الدول إلى حماية المدافعات عن حقوق الإنسان من الأعمال الانتقامية بالتعاون وذلك بالتعاون مع الأمم المتحدة وضمان وصولهم دون عوائق إلى الهيئات والآليات الدولية لحقوق الإنسان والتواصل معهم.

- التأثير على المجتمع

إن قضية العنف ضد المرأة لا تزال واحدة من أكثر أشكال انتهاكات حقوق الإنسان انتشاراً في جميع أنحاء العالم. يمكن أن يحدث العنف ضد المرأة في مجالات الحياة العامة والخاصة وفي أي وقت من عمرهم. غالباً ما يمنع العنف ضد النساء من المساهمة بشكل كامل في التنمية الاجتماعية والاقتصادية والسياسية لمجتمعاتهن. تشعر العديد من النساء بالرعب من تهديدات العنف وهذا يؤثر جوهرياً على حياتهن فتتم إعاقتهن لممارسة حقوقهن الإنسانية، فعلى سبيل المثال يخشون المساهمة في تنمية مجتمعاتهم اجتماعياً واقتصادياً وسياسياً. بغض النظر عن ذلك، فإن الأسباب التي تؤدي إلى العنف ضد المرأة أو العنف القائم على نوع الجنس لا يمكن أن تتجاوز مجرد مسألة النوع الاجتماعي وإلى قضايا العمر والطبقة والثقافة والعرق والدين والتوجه الجنسي ومنطقة جغرافية محددة من أصلها.

يمكن أن يستهدف العنف الأسري الرجال أو النساء، وتختلف النسب من بلد إلى بلد. في البيوت التي تشهد عنفاً أسرياً، نسبة تقارير العنف الأسري ضد ضحايا إناث تبلغ ٨٢% في لبنان، و٧٢% في مصر، و٧١% في المغرب، وتبلغ في الجزائر ٦٦%. في المقابل، تبلغ نسبة تقارير العنف الأسري ضد ضحايا إناث في ليبيا ٣٤% وهي ٣٠% في اليمن و٥١% في العراق.

واقع العنف ضد المرأة في العراق

يعد المنزل من أكثر الأماكن التي تتعرض فيه المرأة للعنف في العراق فقد أفادت ٢٠٦٤٪ من النساء في سؤلهن عن الأماكن التي يعتقدن أن العنف ينتشر فيها ويصدر منها بان المنزل هو المكان الذي تتعرض فيه المرأة للعنف

وان ٧١٪ من النساء اللواتي يسكن الحضر- و٧٥٪ من النساء الساكنات في الريف بان الزوج يمثل مصدرا للعنف الممارس ضد المرأة
أسباب العنف ضد المرأة والعوامل المرتبطة به:

ان ظاهرة ضرب الزوجات حسب دراسات اجريت إلى إن ٢٠.٧١٪ منهن توجه الى المشكلات الاقتصادية التي يعاني منها الزوج سبب للعنف، كما أشارت ٣٠.٦٢٪ إلى تعاطي الزوج للكحول والمواد المخدرة سبب للعنف، وأكدت ٧.٥٥٪ استخدام الزوج للعنف كحق من حقوقه التي نص عليها الدين. أما العوامل الخاصة بالزوجة فقد أيدت ٥٢٪ منهن إن تعاملهن غير الجيد مع أزواجهن كان سببا للعنف، أما العوامل الخاصة بالاسرة فقد كشفت ٥٤٪ منهن ان أزواجهن تعرضوا للعنف في أسرهم عندما كانوا صغارا وان ٥٧٪ منهن قد خبرن آباءهن وهم يمارسون العنف ضد أمهاتهن.

- الدور الرئيس للمرأة:

قد أظهرت نتائج مسح الاوضاع الاجتماعية والصحية للمرأة العراقية I-WISH رؤية نمطية لأدوار المرأة تنحصر- في إطار المجال الخاص المتمثل بإنجاب الاطفال ومشاركته في بناء الاسرة، ولا يتقبل الرجل دورا قياديا للمرأة سواء على مستوى المجتمع أو على مستوى الاسرة، فبينما يقبل ٦٧٪ أن تكون المرأة شريكا ومساندا للرجل في بناء الاسرة، يرفض أكثر من ٩٧٪ من الذكور أن تكون هي صاحبة الدور الرئيس ويكون هو شريكها ومساندا لها في بناء الاسرة. كما أفاد ١٪ فقط من الرجال بان دور المرأة يمكن أن يكون المشاركة في التنمية وصناعة القرار.

- العوامل المرتبطة بوعي النساء (١٥-٥٤) سنة بالعنف ضد المرأة:

● التعليم

يتفاوت وعي المرأة تبعا لمتغير التعليم، فتدني المستوى التعليمي للمرأة يصاحبه تدن في مستوى الوعي بالعنف إذ بلغت نسبة النساء الاتي يمتلكن وعيا بالعنف من ذوات التعليم المتدني أو غير المتعلمات ٢٣٪، في المقابل ترتفع نسبة النساء الاتي يمتلكن وعيا بالعنف من الحاصلات على مستوى متوسط فما فوق إلى ٢٠.٤٤٪. وتؤكد هذه النتائج حقيقة أن للتعليم دورا مهما في زيادة وعي المرأة وعلى المستويات كافة بما فيها تعريف السلوكيات الدالة على العنف وما ينطوي عليه من معرفة ووعي بالحقوق.

● العمر

لم تظهر نتائج التحليل الاحصائي وجود علاقة دالة بين عمر المرأة ومستوى الوعي بالعنف، إذ لم يكن هناك خط واضح للعلاقة بين تقدم العمر وبين ارتفاع أو انخفاض مستوى الوعي بالعنف.

● الحالة الزوجية

أظهرت المطلقات وعيا بالعنف يفوق نظيراتهن المتزوجات والارامل والعزباوات إذ بلغت نسبة الاتي يعين العنف من المطلقات ٥.٤٦٪ وتنخفض نسبة من ال يمتلكن وعيا بالعنف إلى ٢.٢٣٪ ضمن هذه الفئة.

● عمل المرأة مقابل أجر

هناك تباين واضح بين النساء العاملات مقابل أجر والنساء غير العاملات في مستوى وعيهم بالعنف. فبينما كانت نسبة الاتي يعين العنف من العاملات ٤٤٪ فإن هذه النسبة تنخفض بين غير العاملات إلى ٣.٣٢٪. ويمكن تفسير هذه العالقة بارتباط عمل

المرأة بمستواها التعليمي فمعظم العاملات ولاسيما في مؤسسات القطاع العام من الحاصلات على تعليم متوسط فما

فوق، الآن هذا لايتنافى مع حقيقة أن الاستقلال المالي للمرأة يساهم في ارتفاع حساسيتها تجاه إدراك العنف ورفضها لاستراتيجيات التي تدفعها إلى تبنيه وتأييده.

● عدد سنوات الزواج

على الرغم من أهمية متغير مدة الزواج في تحديد وعي المرأة بالعنف وإدراكها له إل أن نتائج التحليل الاحصائي لم تظهر عالقة واضحة بين هذا المتغير ووعي المرأة بالعنف، وبذلك تختلف نتائج الدراسة الحالية مع ما توصلت إليه دراسات سابقة وجدت أن عدد سنوات الزوجية كانت من العوامل الحاسمة في تقبل العنف وإدراكه والتي أظهرت فيها النساء الاتي زادت عدد سنوات زواجهن عن عشر سنوات قبولا لاشكال العنف كافة.

• العمر عند الزواج

لم تظهر نتائج التحليل الاحصائي نمطا واضحا للعلاقة بين العمر عند الزواج والوعي بالعنف على الرغم من أن النتائج الاولية تشير إلى أن الوعي بالعنف يزداد كلما تأخر سن زواج المرأة.

• تعليم الزوج

يرتفع وعي المرأة بالعنف بارتفاع المستوى التعليمي للزوج إذ بلغت نسبة النساء اللاتي اظهرن وعيا بالعنف ممن تزوجن برجال حاصلين على شهادة دبلوم فأعلى ١.٣٧ ٪، في حين تنخفض هذه النسبة إلى ٢.٢٨ ٪ عند من تزوجن برجال غير متعلمين.

• الحالة العملية للزوج

ترتبط بطالة الزوج بتدني مستوى الوعي بالعنف لدى الزوجات، إذ أظهرت ٨.٢٣ ٪ فقط من النساء اللاتي لا يعمل أزواجهن وعيا بالعنف مقارنة بـ ٧.٣١ ٪ من المتزوجات برجال يمارسون أعمالا.

العوامل المجتمعية وعلاقتها بالوعي بالعنف:

• العيش في المدن مقابل الريف

أظهرت نتائج المسح وجود تباين واضح بين النساء في وعيهن بالعنف تبعاً لبيئة السكن سواء كانت حضرية أو ريفية،

إن مستوى الوعي بالعنف يرتفع في المدن ليصل إلى ٤.٣٧ ٪ مقارنة بالريف ٢.٢٣ ٪ كما ترتفع في المقابل نسبة

النساء اللاتي يمتلكن وعياً أو يعين بشكل محدود العنف في الريف لتصل إلى ٧٧ ٪ في حين تنخفض في المدن إلى ٦.٦٢ ٪.

• العنف الاقتصادي الواقع على النساء المتزوجات من قبل الأزواج

أقرت ٤.٢٠ ٪ بأنها تتعرض إلى أنواع مختلفة من العنف الاقتصادي وبرزت هذه الأنواع هي محاولة الزوج معرفة كيفية تصرف المرأة بالمال، إذ بلغت نسبة النساء اللواتي

يتعرضن لهذا النوع من السلوك ٦.١١ ، كما تعاني ٥ ٪ من المستجوبات من الحرمان الاقتصادي ورفض الزوج منحها ما يكفي من المال على الرغم من توفره لديه.

وجه سؤال للنساء حول اسباب التي تجعل المرأة عرضة للعنف من وجهة نظرهن. وقد أشارت النسبة الغالبة من النساء إلى عوامل تتعلق بالبيئة الثقافية للمجتمع العراقي بوصفها سببا للعنف، وتأتي التنشئة الاسرية بالمرتبة الاولى من بين هذه العوامل إذ أشارت أكثر من ثلثي النساء ٣.٦٨ ٪ إلى أن هذا العامل يعد سببا رئيسا في العنف الموجه للمرأة، يليه طبيعة الثقافة السائدة التي تشجع على العنف ٧.٦٣ ٪، ثم يأتي الفهم الخاطيء للدين الثالث من حيث التسلسل بوصفه سببا رئيسا لارتكاب العنف ٦.٦٢ ٪.

- وعي المرأة بالعنف والتعرض له:

ان نسبة تعرض النساء لسيطرة الرجل وتسلمته تزداد بين من يمتلكن وعيا منخفضا أو ال يمتلكن وعيا بالعنف ٦.٤١ ٪

مقارنة بمن يمتلكن وعيا بالعنف ٨.٣٤ ٪. وتبدو العالقة أكثر وضوحا عند التعرض للعنف النفسي واللفظي والجسدي إذ بلغت نسبة النساء المتعرضات لهذا الشكل من العنف ممن ال يمتلكن وعيا بالعنف ٦.٢٤ ٪ وهي أعلى من نسبة النساء الاتي يمتلكن وعيا بالعنف والبالغة ٨.١٩.

التوصيات

١. دمج مناهضة العنف ضد المرأة وتأسيس قسم للمشورة الاسرية ضمن الوحدات الصحية المنتشرة في محافظات العراق كافة.
٢. تعزيز قاعدة المعلومات حول جميع اشكال العنف ضد المرأة ليسترشد بها راسمي السياسات والبرامج.
٣. توحيد الجهود المبذولة من قبل الجهات الرسمية وغير الرسمية لمناهضة العنف ضد المرأة على مستوى جمع المعلومات والبيانات ورسم السياسات والبرامج وتنفيذها.